العرب
السبت 2019/12/21
السنة 42 العدد 11565

البرلمان البريطاني يعطي جونسون ضوءا أخضر أوليا لتنفيذ اتفاق بريكست

النواب يوافقون على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في 31 يناير

منح النواب البريطانيون الجمعة الدعم الأولي لاتفاق بريكست الذي توصل إليه رئيس الوزراء بوريس جونسون مع الاتحاد الأوروبي وهو ما يقوي من حظوظه في تنفيذ الاتفاق قبل انقضاء المهلة الجديدة التي منحتها بروكسل للندن والتي حددتها بـ31 يناير، فيما ستتم مناقشة الاتفاق مفصلا انطلاقا من السابع من يناير.

نجم بريكست بلا منازع

لندن – تمكن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الجمعة من انتزاع موافقة مجلس العموم البريطاني على الاتفاق الذي توصل إليه مع الاتحاد الأوروبي لإنهاء عضوية المملكة.

وبتصويته الجمعة أعطى النواب البريطانيون الموافقة الأولية على اتفاق بريكست، ولكي يطلقوا بذلك مسار تبنيه بما يسمح للمملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي في 31 يناير وهو تاريخ انقضاء المهلة الجديدة التي منحتها بروكسل للندن لتنفيذ بريكست.

وبعد نحو ثلاث سنوات من استفتاء بريكست، وهي فترة اتصفت بالأزمات والجمود السياسي، يتوقع أن يحصل جونسون على دعم البرلمان من دون صعوبات كنتيجة لانتخابات 12 ديسمبر التي فاز حزبه فيها بغالبية مريحة.

وتم التصويت على النص في قراءة ثانية بعد ظهر الجمعة في وستمنستر، ليمهد هذا التصويت لانطلاق نقاشات أكثر تفصيلا بدءا من 7 يناير، على أن يتم تبنيه نهائيا بعد التاسع منه كما ترغب الحكومة.

وفي القراءة الثانية وافق مجلس العموم على النص بتأييد 358 عضوا ومعارضة 234.

وبعد الحصول على موافقة ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية، لن يبقى سوى إقراره في البرلمان الأوروبي، لتتمكن المملكة المتحدة من مغادرة الاتحاد الأوروبي في 31 يناير 2020 بعد 47 عاما من شراكة مضطربة.

وقال جونسون في مجلس العموم إنّ هذا النص يمثّل مفترقا "في تاريخنا الوطني"، داعيا إلى "عدم النظر إليه بمثابة انتصار حزب على آخر".

وتابع "إنّه وقت العمل سويا في ظل ثقة متجددة بمصيرنا الوطني".

ويشكل الموعد الرسمي لبريكست بداية لمرحلة مفاوضات تهدف للتوصل إلى اتفاق للتبادل الحر لا ينظر المراقبون للطريقة التي سيقودها بها جونسون بعين الرضا.

وتبدأ في 31 يناير مرحلة انتقالية تستمر حتى نهاية 2020 ويفترض أن تسمح للندن والمفوضية الأوروبية بالانفصال بهدوء. وخلال هذه الفترة سيواصل البريطانيون تطبيق القواعد الأوروبية والاستفادة منها من دون أن تكون المملكة المتحدة ممثلة في مؤسسات الاتحاد.

ويمكن أن تمدد هذه المرحلة مرة واحدة لعام أو عامين، لكن أي طلب في هذا الاتجاه يجب أن يقدم قبل الأول من يوليو.

ولكن بوريس جونسون له رأي آخر حيث يسعى إلى إلغاء هذا الاحتمال إذ أدرج في النص المعروض على البرلمان فقرة تحظر أي تمديد للفترة الانتقالية.

وأثار هذا الموقف مخاوف من عواقب خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي "من دون اتفاق" على الاقتصاد في نهاية 2020، فيما اعتبر زعيم المعارضة العمّالية جيريمي كوربين أنّ ذلك "سيضحي بمئات الآلاف من الوظائف".

وبالرغم من انطلاقه من مبدأ احترام خيار البريطانيين، فإنّ كوربين ندد باتفاق "يفتح الباب أمام رفع الضوابط بشكل كبير" وباتفاق تبادل حر "سام" مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وقال كوربين في مجلس العموم "ثمة طريقة أفضل وأكثر عدلا لبلادنا لمغادرة الاتحاد الأوروبي"، مشيرا إلى أنّ رئيس الوزراء يلجأ إلى "الحيل والنصائح" من أجل "إخفاء نواياه".

وأكد الاتحاد الأوروبي أنه سيبذل "أقصى الجهود" لإبرام اتفاق، محذرا في الوقت نفسه من أن "عدم التوصل إلى اتفاق "سيترك أثرا على بريطانيا" أكبر مما سيكون على الأوروبيين.

وبدورها حذّرت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين من أن الفشل في التفاوض سريعا على اتفاق تجاري جديد بعد بريكست سيضر ببريطانيا أكثر من الاتحاد الأوروبي.

> التصويت على نص بريكست في قراءة ثانية الجمعة يمهد ذلك لانطلاق نقاشات أكثر تفصيلا بدءا من 7 يناير

وبعدما اكتسبت الحكومة حريتها في إتمام بريكست كما ترغب نتيجة للانتخابات، فإنّها حسمت أمرها بما يخص رئاسة المصرف المركزي، المؤسسة التي لعبت دورا رئيسيا لحماية الاقتصاد البريطاني من الاضطرابات المرتبطة بالخروج من الاتحاد الأوروبي.

ولخلافة مارك كارني على رأس المؤسسة، بعدما جرى تمديد ولايته في ظل الغموض الذي كان مهيمنا على مصير بريكست، وقع الاختيار على مدير هيئة أسواق المال أندرو بايلي.

وفشل جونسون في السابق في الحصول على دعم البرلمان بعدما تفاوض على اتفاق جديد حول بريكست ينص على حل جديد لتجنب عودة فرض حدود فعلية بين أيرلندا الشمالية، المقاطعة البريطانية، وجمهورية أيرلندا العضو في الاتحاد الأوروبي.

وخسر آنذاك الغالبية بسبب انشقاقات وطرد نواب وهو ما طبع الأزمة السياسية الناجمة عن استفتاء العام 2016 الذي أيد البريطانيون بموجبه بنسبة 52 بالمئة الخروج من الاتحاد الأوروبي. ومن أجل الخروج من الطريق المسدود، تمكن بعد عدة محاولات من التوصل إلى التوافق اللازم لإجراء انتخابات مبكرة، وخرج منها بغالبية غير مسبوقة لحزب المحافظين منذ تولي مارغريت تاتشر رئاسة الوزراء.

وبعد أن تمكن من انتزاع مصادقة مجلس العموم على صفقته لن يكون أمام جونسون الكثير من المطبات، غير أن تشبث اسكتلندا بالانفصال عن المملكة هو ما سيزعج رئيس الوزراء الذي يرفض وحكومته مقترح إجراء استفتاء جديد بشأن استقلال اسكتلندا بعد أن فشل الانفصاليون في 2014 في كسب تأييد قوي في الاستفتاء الأول.

وكانت سلفه تيريزا ماي قد حاولت وأخفقت في ثلاث مرات في الحصول على موافقة البرلمان على اتفاق انسحاب سابق مع الاتحاد الأوروبي.

واشنطن تفرض عقوبات على مسؤولين إيرانيين

واشنطن – أعلنت وزارة الخزانة الأميركية فرض عقوبات على اثنين من القضاة الإيرانيين على خلفية إصدارهما "أحكاما قاسية" بحق ناشطين وصحافيين محليين في تحرك جديد لواشنطن في مواجهة قمع النظام الإيراني للمتظاهرين السلميين.

وقالت الوزارة، في بيان إن "مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع للوزارة فرض عقوبات على قاضيَيْن يترأسان فروعا للمحكمة الثورية في إيران".

وأضافت أن القاضيين؛ أبوالقاسم صلواتي ومحمد مقيسة، "عاقبا طيلة سنوات المواطنين الإيرانيين ومزدوجي الجنسية على ممارستهم لحرياتهم في التعبير أو التجمع".

وأوضحت الوزارة أنهما "أشرفا على إساءة النظام الإيراني تطبيق أحكام العدالة في محاكمات عوقب فيها صحافيون ومحامون ونشطاء وأفراد الأقليات، بسبب ممارستهم حرية التعبير والتجمع، وحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة وبالجلد وحتى الإعدام".

ونقل البيان عن وزير الخزانة ستيفن منوتشين قوله إن "الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة اليدين إزاء الاضطهاد والظلم المستمرين في إيران".

وأضاف أن "هذه الإدارة تستهدف من يساعد النظام على فرض رقابة على المحتجين واضطهاد الأقليات الدينية وإسكات الإيرانيين".

وفي ذات السياق، دعا وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو النظام الإيراني إلى احترام حقوق الإنسان.

واعتبر أن "الشعب الإيراني له أصدقاء في الولايات المتحدة يدعمونه في مواجهة قمع النظام".

وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي الجمعة في رده على بومبيو إنه "جاء من منظمة جهنمية ومخادعة تمارس التعذيب إلى وزارة الخارجية الأميركية، ونقل أفكاره الجهنمية إلى المجال الدبلوماسي والذي يعتبر مجالا حضاريا، وإنه ليس في مستوى أي وزير خارجية في العالم وليست له مكانة في هذا المجال".

وفي 15 نوفمبر الماضي، اندلعت في إيران احتجاجات، تنديدا برفع سعر الوقود بنسبة تصل إلى 3 أضعاف، ما أدى إلى سقوط العشرات من القتلى والجرحى بين المتظاهرين وقوات الأمن.

تصاعد التوتر في الهند مع استمرار التعبئة ضد قانون المواطنة المثير للجدل

نيودلهي – يتواصل الغضب والاحتقان في الهند للأسبوع الثاني على التوالي حيث تستمر الاحتجاجات الرافضة لقانون المواطنة المثير للجدل الذي رأى فيه المسلمون تهديدا لمكانتهم في البلد الآسيوي.

ومن أجل تطويق الاحتجاجات اتخذت السلطات في نيودلهي العديد من التدابير أبرزها تكثيف التواجد الأمني وقطع خدمات الإنترنت الجمعة في أجزاء من ولايتي أوتار براديش وكارناتاكا، حيث لقي ثلاثة أشخاص حتفهم في الاحتجاجات العنيفة المناهضة لقانون الجنسية الجديد.

وحاول المناهضون لهذا القانون تكريس ضغوطهم القصوى على السلطات بهدف سحبه بعد انضمام الآلاف من المواطنين إلى المسيرات الاحتجاجية التي انطلقت في أكثر من 12 مدينة منذ الخميس رغم الحظر المفروض على التجمعات الكبيرة. وخرجت مسيرات للاحتجاج بعد أداء صلاة الجمعة.

ويسمح "تعديل قانون المواطنة" المثير للجدل الذي تم إقراره الأسبوع الماضي للمهاجرين غير الشرعيين من غير المسلمين القادمين من ثلاث دول ذات أغلبية مسلمة، وهي بنغلاديش وباكستان وأفغانستان، بالحصول على الجنسية الهندية إذا كانوا يواجهون اضطهادا دينيا في بلادهم.

ويقول معارضون للتعديل إنه يتعارض مع الدستور الهندي العلماني بجعل الدين أساسا لمنح الجنسية.

ويقول حزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندوسي الحاكم إن التعديل لن يؤثر على أي مواطن في الهند وبينهم المسلمون، ولكنه يهدف فقط إلى إغاثة أولئك الذين يفرون من الاضطهاد الديني في الدول الثلاث ذات الأغلبية المسلمة.

ويأتي ذلك في الوقت الذي دعت فيه مجموعات سياسية متحالفة مع حزب رئيس الوزراء ناريندرا مودي إلى خروج احتجاجات مضادة، تأييدا لتعديل قانون المواطنة المثير للجدل، وذلك بعد يوم من تحدي الآلاف للحظر المفروض على الاحتجاجات العامة ومواجهة خطر الاعتقال.

وحسبما أفادت وكالة أنباء "بلومبرغ" الأميركية، دعا زعيم ولاية قوي عن حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم إلى مصادرة ممتلكات المشاركين في الاحتجاجات في المناطق التي شهدت أعمال عنف.

وحسبما نقلت "بلومبرغ" عن وكالة "أنباء برس ترست أوف إنديا"، لقى ما لا يقل عن ثلاثة محتجين حتفهم بعد أن فتحت قوات الشرطة النار على المتظاهرين في ولايتين يحكمهما حزب بهاراتيا جاناتا، فضلا عن احتجاز أكثر من 1200 شخص، بينهم زعماء من المعارضة في العاصمة نيودلهي.

وتشهد مدينة مانجالور الواقعة بولاية كارناتاكا، جنوبي البلاد، حظر تجوال وقطع خدمات الإنترنت، وذلك عقب مقتل شخصين وإصابة 20 شرطيا على الأقل في اشتباكات وقعت الخميس.

وأفادت محطة تلفزيون "إن.دي.تي. في" الهندية بأنه تم إغلاق المدارس والكليات.

وتأججت الاحتجاجات أكثر مع تنامي الغضب من أفعال الشرطة المتهمة بالوحشية، من بين ذلك اقتحام حرم جامعة في نيودلهي الأحد الماضي.

وذكرت صحيفة هندوستان تايمز اليومية أن قوات الأمن في العاصمة أطلقت حوالي 450 قذيفة غاز مسيل للدموع في الأيام الخمسة الماضية. وذكرت تقارير أنّ أحد الطلاب فقد عينه.

وتحولت الاحتجاجات في نيودلهي في بعض الأحيان إلى أعمال عنف مع إشعال النار في مركبات ورشق عناصر الشرطة بالحجارة.

> السلطات الهندية اتخذت تدابير لتطويق الاحتجاجات أبرزها تكثيف التواجد الأمني وقطع الإنترنت في ولايتين

ودفعت الاشتباكات بين المحتجين والأمن الهندي إلى خروج بعض الأطراف الدولية عن صمتها، حيث قال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك في وقت سابق إن المنظمة الدولية "تشعر بالقلق إزاء العنف والاستخدام المزعوم للقوة المفرطة من قبل قوات الأمن الهندية".

ونهاية الأسبوع الماضي، قال متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية إن "الولايات المتحدة تحض الهند على حماية حقوق أقلياتها الدينية التزاما بالدستور الهندي وبالقيم الديمقراطية".

التعاطي الأمني أجج الأوضاع في الهند

واشنطن تستبعد سحب جنود أميركيين من أفغانستان

واشنطن – فند وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر في تصريحات صحافية الأخبار التي تم تداولها بشأن سحب الولايات المتحدة لجنود أميركيين في أفغانستان.

وأكد مارك إسبر أن مهمة أفغانستان هي من أجل منع أن يكون للإرهاب ملاذ آمن هناك، مؤكدا بقاء قوات الولايات المتحدة في البلاد نظرا لاستمرار التهديدات.

ويأتي حديث إسبر في وقت من الواضح فيه أن محادثات السلام التي تجريها بلاده مع حركة طالبان الأفغانية تسير نحو طريق مسدود بعد إيقافها الأسبوع الماضي.

وأوقفت واشنطن محادثاتها مع المتمردين بعد شن الحركة المتطرفة هجوما على قاعدة باغرام العسكرية الأميركية لم يوقع جنودا أميركيين.

وكانت إدارة الرئيس دونالد ترامب قد أوقفت المباحثات في وقت سابق في سبتمبر كذلك بعد هجوم مماثل نفذته طالبان في العاصمة كابول أوقع جنديا أميركيا. وخلال زيارته في أواخر نوفمبر لقاعدة باغرام لقضاء عيد الشكر مع الجنود الأميركيين أعلن ترامب عن استئناف المحادثات، غير أن هجوم طالبان أوقف مرة أخرى التفاوض.

وتشترط الولايات المتحدة التي تسعى إلى إنهاء تواجدها العسكري في أفغانستان التوصل لاتفاق مع المتمردين يتم بمقتضاه إنهاء العنف ووقف شامل لإطلاق النار وكذلك التعاون مع الحكومة المعترف بها دوليا في كابول.

ولكن طالبان لا تعترف بحكومة الرئيس أشرف غني وتعتبرها "دمية لدى الولايات المتحدة".

وبالتوازي مع تصريحات إسبر يواصل الموفد الأميركي الخاص للمحادثات مع حركة طالبان جهوده الرامية لاستئناف محادثات السلام.

والتقى الموفد الأميركي زلماي خليل زاده الأربعاء الرئيس الأفغاني أشرف غني في كابول في إطار مساع جديدة للتوصل إلى اتفاق مع الحركة المتمردة.

ووفق ما أعلن المتحدث باسم غني صديق صديقي في تغريدة، ناقش خليل زاده والرئيس غني عددا من المواضيع بينها ضرورة وقف إطلاق النار.

وقال صديقي إن "الرئيس عبر أيضا عن مخاوفه إزاء استمرار أعمال العنف التي تشنها حركة طالبان"، مضيفا أن "الرئيس شدد على أن حكومة أفغانستان وشعبها يريدان سلاما مستداما".

وذكرت وزارة الخارجية الأميركية أن خليل زاده التقى قادة أفغانا لمناقشة "جهود وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق مع طالبان".

وأكد خليل زاده أنه أجرى مشاورات "مثمرة" الثلاثاء والأربعاء في كابول مع الرئيس الأفغاني وسلفه حامد كرزاي ورئيس الحكومة عبدالله عبدالله إضافة إلى مجموعة من النساء وفاعلين سياسيين آخرين.